

يهو من يخلف السلف في ذمته المالية في جزء شائع منها كالوارث والموصى له بجزء شائع من التركة كالبيع أو السند فهو لا يحل محل المتعاقدين إلا بعد موته ويكون ذلك عن طريق الميراث أو الوصية. *إذا تضمن العقد شرط عدم انصراف أثر إلى الخلف العام أعمالاً بقاعدة العقد شريعة المتعاقدين. *إذا تبين من طبيعة التعامل أن العقد لا ينصرف أثره إلى الخلف العام مثل التعاقد مع فئات معينة أو طبيب أو جراح. *إذا ورد نص في القانون يقتضي بعدم انصراف أثر العقد إلى الخلف العام.